

الموجّهات بجهتي الدوام والآدوام

القضية الدائمة ، والقضية الخاصة والعامة

قال المصنّف : «وأما أن يقيد بقيد¹ الدوام أو الآدوام .
فإن قيد بقيد الدوام² : فأما أن يكون بحسب ذات الموضوع ، أو³ بحسب وصف
الموضوع .

[فإن كان بحسب ذات الموضوع سميت : دائمة . وإن كان بحسب وصف
الموضوع⁴ : فإن كان من شرطه أن لا يكون دائماً سميت : عرقية خاصة ؛
وإن لم يكن من شرطه ذلك سميت : عرقية عامة .
وتكون مشاركة الدائمة لها مشاركة الأعم للأخص⁵ .

قال المفسّر : إنه لما فرغ من الكلام في الموجّهات بجهتي الضرورة
والإمكان ، ومن الكلام⁶ في المطلقة العامة ، شرع في الموجّهات بالدوام
والآدوام .

فقال : القضية الموجّهة بالدوام :

إما أن يبيّن فيها أنّ المحمول دائم بدوام ذات الموضوع ؛
أو يبيّن فيها أنّ المحمول دائم بدوام وصف الموضوع .

فالأولى : هي المسماة : الدائمة . وقد يكون فيها وصف الموضوع دائماً
بدوام ذات الموضوع ، وقد لا يكون .

1 ساقطة من (أ) و(ل) .

2 (أ) و(ل) : فأما قيد الدوام .

3 الأصل : و .

4 زيادة من هامش الأصل .

5 انظر : (أ) : 2ظ ، (ل) : 4ظ .

6 الأصل : ومرّ الكلام .